



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات

عنوان المداخلة: أثر التكنولوجيا الحديثة على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام

المؤلف الرئيسي: حنان قـده
إسم و لقب المشاركين في العمل: د/فايزة جروني
مؤسسة الانتماء: كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي
البريد الإلكتروني للمؤلف guedda-hanane@univ-eloued.dz

- الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع أثر التكنولوجيا الحديثة على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام، ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة تتجلى في ضرورة تقديم المرافق العامة خدماتها للجمهور بشكل مستمر ومتواصل إذ أن توقف أحد هذه المرافق ؛ سينجم عنه إلحاق بالغ الضرر بالمصلحة العامة وبحقوق الأفراد، وسنحاول إبراز أثر التكنولوجيا الحديثة على هذا المبدأ وكيف أحكمت تطبيقه .

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الحديثة، المرفق العام الإداري، مبدأ الديمومة، جمهور المنتفعين

مقدمة:

تؤدي المرافق العامة دورا كبيرا داخل المجتمع أيا كان نشاطها، وهذا يفرض أن تقدم خدماتها للجمهور بشكل مستمر ومتواصل، فلا يمكن أن نتصور مثلا توقف جهاز القضاء عن الفصل في الخصومات، أو توقف جهاز الأمن أو مرفق الدفاع عن أداء مهامها، إذ أن توقف أحد هذه الأجهزة وغيرها؛ سينجم عنها إلحاق بالغ الضرر بالمنتفعين من خدمات المرفق العام.

لذلك كان لزاما باسم المصلحة العامة أن تؤدي هذه المرافق خدماتها على نحو يمكن الجمهور من الاستفادة منها، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بضمان سيرها بانتظام واطراد، ويعني هذا المبدأ أن المرافق العامة يجب أن تعمل بصفة مطردة ومستمرة، إذ أن الحاجات العامة التي ينشأ المرفق العام لإشباعها لا تعد أشبعت ولا يكون المرفق العام قد حقق الهدف من إنشائه إذا تم سد تلك الحاجات بصفة وقتية، وعلى نحو متقطع وغير منتظم .

وقد ابتدع مجلس الدولة الفرنسي هذا المبدأ – استمرار سير المرافق العامة – وذلك حتى يكفل لهذه المرافق انتظامها في سيرها دون انقطاع، ويعدده المؤسس الدستوري الجزائري مبدأ دستوريا وذلك بنص المادة 85 من الدستور الجزائري لسنة 2016 بنصها "يسهر الوزير الأول على حسن سير الإدارة العامة" .

ويترتب على مبدأ دوام سير المرافق العام بانتظام واطراد نتائج مختلفة تعتبر تطبيقا لهذا المبدأ، ومن أهمها: تنظيم إضراب الموظفين، تنظيم استقالتهم، إقرار نظرية الموظف الفعلي، ونظرية الظروف الطارئة.



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
وبالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات

ونظرا لدخول تقنيات المعلومات والاتصال في المرافق العامة، من أجل تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، فقد أثر هذا التطور بشكل مباشر على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقديم الخدمة العامة بشكل إلكتروني على مبدأ ديمومة سير المرفق العام من أجل بيان مدى نجاح هذا النظام في تفعيل هذا المبدأ .

ومن هنا نطرح الإشكال التالي : **إلى أي مدى ساهم تبني نظام تقديم الخدمات العامة إلكترونيا في تأكيد مبدأ ديمومة سير المرافق العامة ؟**

وللإجابة على هذا الإشكالية قسمنا الدراسة إلى محورين :

في المحور الأول المعنون بتأكيد مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام، حيث تعرضنا فيه إلى إحكام تطبيق هذا المبدأ وكيف أسهمت الخدمة العمومية الإلكترونية في ديمومة تقديم الخدمات لجمهور المنتفعين من خدمات المرفق العام، ثم بينا كيف يؤدي استخدام التكنولوجيا الحديثة في المرافق العامة الإدارية إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن وترقيتها .

أما المحور الثاني فبيننا فيه كيف أسهمت الخدمة الإلكترونية في التخفيف من حدة النتائج المترتبة على هذا المبدأ وعملا على تجسيد مبدأ الاستمرارية على أرض الواقع، اقتضى الأمر توافر جملة من الضمانات، منها ما وضعه المشرع، ومنها ما رسخه القضاء الإداري، وتتجلى الضمانات التشريعية في تنظيم حق الإضراب، وتنظيم حق الاستقالة، أما الضمانات القضائية فهي تبرير نظرية الظروف الطارئة، ونظرية الموظف الفعلي، وسنبين أثر تقديم الخدمات إلكترونيا في التخفيف من حدة النتائج المترتبة على هذا المبدأ، وسنركز في ذلك على النتائج المتعلقة بالموظف العام.

وقد توصلنا من خلال دراساتنا إلى النتائج التالية :

- 1 - يتيح تقديم الخدمات العامة إلكترونيا فرصة القضاء على صفوف الانتظار والذهاب إلى المؤسسات العمومية طلبا للخدمات، ولن تكون هناك حاجة لمراعاة أوقات العمل، فكل الخدمات ستكون متاحة من خلال العمل الشبكي، مما يؤدي إلى إحكام تطبيق مبدأ استمرار المرفق العام في أداء الخدمات العامة .
- 2 - تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن وترقيتها من خلال القضاء على البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات الإدارية في المرافق العامة.
- 3 - ساهمت الخدمات الإلكترونية في التخفيف من خطر الإضراب على سير المرافق العامة، فإن كان هذا النظام يتم من خلاله تقديم الخدمة دون تدخل من جانب الموظفين؛ فإن آثار إضراب الموظفين وامتناعهم عن أداء العمل تقل إلى حد كبير، وذلك لكون الخدمات لا تتأثر بوجود الموظفين، حيث يستطيع الفرد الحصول عن حاجته حتى في حالة عدم وجودهم.
- 4 - حالات استقالة الموظفين يخف ضررها على سير المرفق العام في النظام الإلكتروني، ويمكن تعويض الموظف المستقيل بأخر دون أن تتعطل مصالح الجمهور.
- 5 - نقص حالات الموظف الفعلي نظرا لانعدام العلاقة المباشرة بين الموظف والمواطن من جهة، ومن جهة أخرى يمكن كشف أمر الموظف الفعلي من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تزود بها الإدارات الإلكترونية .

- قائمة المراجع :

- 1- حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان (الأرن)، 2014 .



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات

- 2- داود عبد الرازق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه. منشأة المعارف، الاسكندرية(مصر)، 2007.
- 3- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح (دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية). دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية(مصر) 2008.
- 4- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق. دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية(مصر)، 2008.
- 5- ماجد راغب الحلو، " الحكومة الالكترونية والمرافق العامة"، المؤتمر العلمي الأول، حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية، أكاديمية الشرطة، دبي، يومي 26 و27 أبريل 2003.
- 6- ماجد راغب الحلو، القانون الإداري. ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 1996.
- 7- محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري. دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية (مصر)، بدون سنة نشر.
- 8- محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة. دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2010.
- 9- مصطفى فهمي أبو زيد، الوسيط في القانون الإداري (تنظيم الإدارة العامة). دار المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الاسكندرية(مصر)، 1995.
- 10- القانون رقم : 01-16 المؤرخ في: 06 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور الجزائري (الجريدة الرسمية عدد:14 لسنة 2016).

